

سلسلة بحوث ودراسات
فى الفكر المحاسبى الإسلامى

بحث فى
أسس ومعايير قياس تكلفتة
رأس المال المستثمر فى الفكر الإسلامى
مع دراسة مقارنة

إعداد

دكتور / حسين حسين شحاتة
الأستاذ بجامعة الأزهر
خبير استشارى فى المعاملات المالية الشرعية

آيات قرآنية وأحاديث نبوية

وأراء حكيمة تتعلق باستثمار المال

❖ قال الله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ لَإِذَا يُنْفِقُونَ خُمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ (التوبة: ٣٥)

❖ قال رسول الله (ﷺ):

"لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه" (متفق عليه)

❖ قال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه):

"... فلو أنه إذا خرج عطاء أحد هؤلاء ابتاع منه غنما فجعلها بسوادهم فإذا خرج عطاؤه ثانية ابتاع الرأس والرأسين فجعله فيها فإن بقي أحد من ولده كان لهم شيء قد اعتقدوه وإني لائم بنصيحتي من طوقني الله أمره فإن رسول الله (ﷺ) قال من مات غاشا لرعيته لم يرح ربح الجنة".

أسس ومعايير قياس تكلفة رأس المال المستثمر في الفكر الإسلامي مع : دراسة مقارنة

◆ فكرة البحث

لقد اهتم كتاب المحاسبة بموضوع تحديد وقياس تكلفة رأس المال المستثمر ولاسيما في مجال إعداد الموازنات التقديرية الاستثمارية، ويلاحظ أنه كلما توصلوا إلى مفهوم أو معيار ظهرت له عيوب، ولقد تركزت معظم الدراسات والأبحاث في الآونة الأخيرة نحو الحاجة إلى تحديد مفهوم موضوعي وسليم يمكن الاعتماد عليه في مجال القرارات الاستثمارية ولاسيما في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات وخصوصاً بعد الانتقادات التي وجهت إلى تطبيق الفائدة على رأس المال المستثمر كمعيار في تقييم المشروعات الاستثمارية.

وحيث أن الفكر الإسلامي قد احتوى على مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تتناول كافة أوجه الحياة من عبادات ومعاملات، وجدت أنه من الأهمية دراسة موقف الفكر الإسلامي من المفاهيم والمعايير المعاصرة لتحديد تكلفة رأس المال المستثمر وبيان المنهج المحاسبي في ذلك الخصوص وإظهار أنه صالح لكل زمان ومكان وأنه قد احتوى من المفاهيم والمبادئ ما يعجز رواد الفكر التجاري المعاصرين التوصل إليه.

◆ هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان الجوانب المختلفة لقياس تكلفة رأس المال المستثمر في الفكر الإسلامي، فبعد مقدمة سريعة عن أهمية وحتمية دراسة مفاهيم ومبادئ الاستثمار الإسلامي، انتقلنا إلى مناقشة مفهوم رأس المال والمفاهيم العلمية التي تحكم استثمار المال في الفكر الإسلامي، بعد ذلك تناولنا أهم المفاهيم المعاصرة المتعلقة بقياس تكلفة رأس المال وبيان موقف الفكر الإسلامي منها، ولقد اختص الجزء الأخير من البحث لدراسة المنهج الإسلامي لقياس تكلفة رأس المال المستثمر والنواحي التطبيقية لذلك في مجال اختيار المشروعات الاقتصادية وإعداد الموازنات التقديرية الاستثمارية.

خطة البحث

لقد خططت محتويات البحث على النحو التالي:

◆ تقديم عام.

◆ المبحث الأول: المفاهيم والمبادئ العلمية التي تحكم استثمار رأس المال في الفكر الإسلامي .

- مفهوم رأس المال في الفكر الإسلامي .

- دورة رأس المال في الفكر الإسلامي .

المفاهيم والمبادئ التي تحكم استثمار رأس المال في الفكر الإسلامي .

المبحث الثاني: موقف الفكر الإسلامي من مفهوم الفائدة كمعيار لتحديد تكلفة رأس المال.

- مفهوم معدل الفائدة كمعيار لتحديد تكلفة رأس المال في الفكر المعاصر .

- موقف الفكر الإسلامي من مفهوم الفائدة كمعيار لتحديد تكلفة رأس المال .

المبحث الثالث: موقف الفكر الإسلامي من مفهوم تكلفة الفرصة البديلة كمعيار لتحديد تكلفة رأس المال.

- مفهوم تكلفة الفرصة البديلة .

- مثال رقمي على كيفية حساب تكلفة الفرصة البديلة كمعيار لحساب تكلفة رأس المال .

◆ النتائج العامة للبحث .

◆ قائمة المراجع .

و الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

تقديم عام

إنه من الخطأ ما يشاع جهلاً أو تجاهلاً أوهما معا من أن الدين الإسلامي دين عبادات وطقوس، كما أنه يقع في خطأ فاحش من يظن أن غاية سلوك المسلم هو الصلاة والصيام والتسبيح فقط، لا بل أن الإسلام يمزج بين الدين والدولة ولا يمكن الفصل بينهما، فإذا أصبحت الدولة في الإسلام هي الدين أصبح الدين في الإسلام هو الدولة، فالإسلام يقيم شئون الدنيا على أساس من الدين والشريعة الإسلامية هي مرجعية الدولة.

ولقد تضمن الفقه الإسلامي مجموعة من المفاهيم والمبادئ والقواعد التي تغطي جميع أوجه الحياة من عبادات ومعاملات مثل: البيع والإجارة والهبة والوصية والزواج والطلاق والإدارة والاقتصاد والمحاسبة.. وكافة سائر المعاملات وهذا حقيقة وضحا أئمة الفقهاء في تفسيرهم لقوله سبحانه تعالى: "ما فرطنا في الكتاب من شيء" (الأنعام)، وقوله جل شأنه، "كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه" (البقرة: ٢١٣)، وقوله تبارك وتعالى: "ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين" (النحل: ٨٩)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تركتم فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا، كتاب الله وسنتي" (مسلم).

يتبين من النصوص السابقة أن الفكر الإسلامي يحتوي فيما يحتوي على مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تحكم النشاط التجاري ويجب على الباحثين أن ينقبوا عليه حتى يمكن إخراج الناس مما يعانونه من مشاكل اقتصادية وغيرها.

ولقد بذل في هذا المجال جهودا حميدة أتت بنتائج طيبة حيث أثبتت للمفكرين التجاريين التقليديين أن للفكر الإسلامي أصوله ومفاهيمه ومبادئه التي تعلو وتسموعن مثلتها المعاصرة من الناحية العملية والتطبيقية، وهذه النتائج تدعو إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا المجال الخصبة أرضه والطيب ثماره.

كما أسست العديد من الجامعات والهيئات والمجالس في كافة أنحاء العالم والتي تهتم بالمعايير والضوابط الشرعية للمعاملات المعاصرة ولاسيما الاستثمار.

ولقد ازدادت أهمية دراسة المفاهيم والمبادئ الإسلامية المتعلقة بالمال والاقتصاد فى الآونة الأخيرة لتحقيق الأغراض الآتية :

(١)- إظهار أن الفكر الاقتصادى الإسلامى قد سبق المفكرين المعاصرين فى وضع نظام شامل يتضمن مجموعة من المفاهيم والمبادئ التى تنظم المعاملات الاقتصادية بطريقة علمية، وهذا فى حد ذاته دليل علمى يؤكد أن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان .

(٢)- إظهار ما يتضمنه الفكر الاقتصادى الإسلامى من مفاهيم ومبادئ ونظريات اقتصادية و التى تساعد بدون شك الحكومات فى حل مشاكلها الاقتصادية، ومن هنا يظهر للفكر الاقتصادى الإسلامى مدرسة عالمية متميزة تناظر مدارس الأخرى .

(٣)- دحض ما يشاع جهلاً أو تجاهلاً من أن التمسك بمفاهيم ومبادئ الفكر الإسلامى هو سبب تأخر البلاد الإسلامية وتخلفها عن ركب الحضارة و إظهار الحقيقة التى يستسيغها كل مفكر وهى أن سبب تأخرنا هو أن ديننا أصبح معزولاً عن حياتنا ، أنه كى نتقدم يجب علنا أن نعود إلى فكر الإسلامى لنلتمس منه الحلول العلمية لمشاكلنا المعاصرة .

وسوف نركز فى هذا البحث الذى بين أيدينا على قضية قياس تكلفة رأس المال فى ضوء الفكر الإسلامى، وتقييم بعض الأسس والمعايير المعاصرة السائدة ، ووضع الإطار العام لنموذج قياس تكلفة رأس المال فى الإسلام ودور هذا النموذج فى اتخاذ القرارات الاستثمارية وإعداد الموازنات التقديرية الاستثمارية .

المبحث الأول

المفاهيم والمبادئ العلمية

التي تحكم استثمار المال في الفكر الإسلامي

◆ - تمهيد

يختص هذا المبحث بدراسة وتحليل واستنباط المفاهيم والمبادئ التي توضح مفهوم رأس المال وكيفية استثماره في ضوء الفكر الإسلامي .

◆ - مفهوم رأس المال في الفكر الإسلامي :

يقصد بالمال المتقوم في الفكر الإسلامي بأنه الأشياء المرغوب فيها والتي يمكن حيازتها وإحرازها والانتفاع بها شرعا ، وتقسم الأموال إلى نوعين رئيسيين هما :

• نقود : وهي التي تستخدم في عملية المبادلة بين السلع كثرمن لها أي تستخدم في المعاملات ، ومن أهمها الذهب والفضة ويطلق عليها نقود مطلقة ، وكذلك وأوراق البنكنوت والنقود المعدنية وما في حكم ذلك ويطلق عليها نقود مقيدة .

• عروض : وهي التي يقصد منها الانتفاع على الوجه الذي أعدت له ، وهي تنقسم بدورها إلى نوعين هما :

(أ) - عروض قنية : وهي عروض غير معدة للبيع بل تقتني للانتفاع بها عن طريق الاستخدام للمساعدة في أداء النشاط لهدف تحقيق الربح مثل الآلات والعدد وحيوانات الحرث والمباني، وهي ترادف لفظ الأصول الثابتة في الفكر المحاسبي المعاصر.

(ب) عروض تجارة : وهي العروض المعدة للبيع أي الأشياء موضع التبادل والتقليب التي اشترت بقصد الإنجاز فيها ، وهي ترادف الأصول المتداولة في الفكر المحاسبي المعاصر.

ولفظ رأس المال تعبير مجازي يقصد به أصل المال المخصص من ثروه الفرد والمخصص للإتجار به وفيه عند بداية المشروع (١) ، وتأسيسا على ما سبق يكون رأس المال نقدا أو عينا أو هما معا .

^١ - أحمد تمام محمد سالم "دراسة مقارنة عن المحافظة على رأس المال بين الفكر الإسلامي والفكر المحاسبي الحديث" رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر .

- - دورة رأس المال فى الفكر التجارى الإسلامى .

والتقسيم السابق للأموال ليس جامداً بل يتسم بالحركة والتقليب، فمثلاً تستبدل الأموال النقدية بالتعامل بعروض وبعد فترة معينة تطول أو تقصر وبالتقليب تتحول تلك العروض إلى عروض أخرى من ذاتها أو تتحول مرة أخرى إلى النقدية، وهكذا تحدث دورة تشغيل رأس المال فى الفكر الإسلامى، وقد تتحول العروض من نوع إلى آخر بسبب تغيير نية صاحبها، وبلغت أخرى عندما يحوز شخص معين أموالاً نقدية يمكن استغلالها واستثمارها فى أى وجه من أوجه الأنشطة المختلفة (زراعة - تجارة - صناعة) وذلك عن طريق تحويلها إلى عروض قنية وعروض تجارة، وهذه العروض إما أن تتحول إلى عروض من ذاتها أو أن تتحول إلى نقدية مرة أخرى بعد انتهاء دورة الزراعة أو الصناعة أو التجارة وهذا المفهوم لدورة رأس المال فى الفكر الإسلامى لا يختلف عن دوريته فى الفكر التجارى التقليدى، ولكن يضبط تلك الدورة قواعد وضوابط يطلق عليها فقه المعاملات الوارد تفصيلاً فى كتب الفقه الإسلامى .

- المفاهيم والمبادئ التى تحكم استثمار المال فى الفكر الإسلامى

يحكم استغلال واستثمار رأس المال بصفة عامة فى الفكر الإسلامى مجموعة من المفاهيم والمبادئ من أهمها ما يلي:

(١) - إن المال مال الله والأفراد مستخلفون فيه ولهم حق الانتفاع به عن طريق الاستغلال أو الاستثمار أو الاستهلاك، والنصوص القرآنية التى تؤكد هذا المفهوم كثيرة منها قوله تعالى: ﴿أَمْتُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ أَمْتُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (الحديد : ٧) ، وقوله (عَلَى) : ﴿وَأْتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ (النور : ٣٣).

(٢) - وإذا كان المال مال الله فيجب على البشر أن يشتغلوه ويستثمروه وفقاً لشرع الله جل شأنه والمستبطل من الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، لا يجب استثمار المال بطريقة ربوية أو فى المحرمات ، وامتداداً لذلك يعتبر الأفراد مسئولون أمام الله عن أى إنحراف فى عملية الاستغلال والاستثمار، وهذا المفهوم مستمد من قول الله جل شأنه : ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون (البقرة : ١٨٨) ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا تزول قدما عبد حتى يسأل عن أربع منها عن ماله من أين اكتسبته وفيما أنفقته" (عن عباده بن الصامت).

(٣) - وإذا كان المال مال الله ، وللبشر حق الانتفاع به فاللغير حقوقاً في هذا المال فرضها الله يجب على من يحوز المال أن يؤديها باعتباره مستخلفاً في مال الله ومن هذه الحقوق مثل الزكاة والصدقات وحق الدولة .

(٤) - ضرورة استغلال رأس المال وعدم اكتنازه، ولقد حث الإسلام على حتمية تقليب الأموال بالاستغلال والاستثمار حتى تنمو وتوسع الشريعة كما أن الإسلام يرفض الاكتناز لأن في ذلك ضرراً لرأس المال ولقد ورد في القرآن الكريم العديد من الآيات التي توضح هذا المفهوم منها قوله تعالى : : والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشّرهم بعذاب أليم (التوبة: ٣٤)، ولقد روى عن رسول الله (ﷺ) قوله : "ثمّ أموالكم فإن الزكاة تكاد تأكلها" وقوله : "تجر في مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة".

(٥) - ولقد حدد الإسلام الاطار العام لاستثمار الأموال لتحقيق الربح الحلال الطيب فقد اشترط ضرورة توافر عنصرى التقلب والمخاطرة ويقصد بتقلب المال هو معاوضته واختلافه وإدارته طلباً للربح، وتعتبر دورة التقلب هذه هي دورة الحياة في المشروع المستثمر، ويقصد بالمخاطرة وإمكانية تعريض المال أثناء دورة التقلب للهلاك ويترتب على ذلك خسارة وفي ضوء ذلك يرفض الإسلام استثمار الأموال بطريقة ربوية وحث على أن يقوم الأفراد بالاستثمار في المجالات وبالصيغ المشروعة .

(٦) - يحكم استثمار المال في الإسلام مجموعة من الضوابط الشرعية من أهمها ما يلي :

- المشروعية والطيبات .
- فقه الأولويات الإسلامية .
- المحافظة على المال وتنميته .
- التنوع لتحقيق أكبر عائد ممكن .
- المشاركة وتطبيق مبدأ الغنم بالغرم .
- التوازن بين المخاطر والعوائد .
- التوثيق والتدوين بالعقود و نحوها .
- أداء الحقوق المشروعة في الحال .

ويلاحظ أنه في كل حالة من هذه الحالات تتطلب عملية تشغيل المال جهود صاحبة مع مخاطرة تعرضه الربح والخسارة بسبب عملية التقليب، بعكس الربا فإنه مال يكسبه صاحبه بغير جهد أو مخاطره ، بل يحصل عليه بمجرد الانتظار واستغلال حاجة المحتاج أو استغلال فرص غير مناسبة للمدين .

بعد هذا التحليل السريع للمفاهيم والمبادئ التي تحكم استثمار رأس المال في الفكر الإسلامي أصبحنا في موقف يساعدنا في تبيان موقف هذا الفكر من المفاهيم المختلفة المتعلقة بقياس تكلفة رأس المال وهذا ما سوف نناقشه في الصفحات التالية .

موقف الفكر الإسلامي من

مفهوم الفائدة كمعيار لتحديد تكلفة رأس المال

◆ - تمهيد :

من المفضل قبل تناول موقف الفكر الإسلامي من مفهوم الفائدة كمعيار تكلفة رأس المال يجب أولاً التعرض لمفهومها في الفكر الاستثماري المعاصر حتى يتسنى لنا بيان موقف الفكر الإسلامي من ذلك ، ثم بيان صلاحية مفاهيمه ومبادئه للتطبيق في مجال الاستثمار الإسلامي .

إنه من يقلب صفحات الكتب والمقالات والأبحاث التي تناولت موضوع الفائدة على رأس المال ليجد هناك اختلافاً كثيراً في الرأي ، فليس هناك مفهوماً واحداً بل عدة مفاهيم ، وليس هذا هو مجالنا للخوض في ذلك ويكفي أن نناقش أكثر تلك المفاهيم عمومية وتطبيقاً .

◆ - مفهوم معدل الفائدة كمعيار لتكلفة رأس المال في الفكر الاستثماري المعاصر :

يقضى هذا المفهوم بأن تكلفة رأس المال تتمثل في معدل التكلفة السائد في السوق فلو فرضنا أن شخصاً أمامه مشروع استثماري يتمثل في شراء بضاعة معينة قيمتها الآن ١٠٠٠ دينار وسوف يبيعها بعد سنة بمبلغ ١٢٠٠ دينار ولكن ليس معه رأس المال اللازم لتمويل هذا الأصل فعليه أن يقترضه مثلاً بمعدل ١٠٪ فهذه الزيادة تعتبر تكلفة هذه البضاعة المستثمرة في المشروع التجاري أي مبلغ ١٠٠ دينار ويتضمن الربح الحقيقي لهذا الشخص في الفرق بين نتائج التجارة وهي ٢٠٠ دينار وتكلفة رأس المال المستثمر في التجارة وهي ١٠٠ دينار هذا وجهة نظر الشخص الذي قام بعملية التجارة، ومن ناحية أخرى لو موّل هذا المشروع من أمواله الذاتية في هذا لأصبح معدل العائد البديل السائد في السوق هو تكلفة هذه الأموال .

لطان - موقف الفكر الإسلامي من مفهوم معدل الفائدة كمعيار لتحديد رأس المال المستثمر: ◆

فى ضوء المفاهيم والمبادئ العلمية التى تحكم استثمار رأس المال فى الفكر الإسلامى يتبين أن الإسلام يرفض جملة وتفصيلاً فكرة الاعتماد على نظام الفائدة فى مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية لما له من عيوب تؤدي إلى آثار مالية واقتصادية واجتماعية كما تسبب مشكلات كثيرة فى استقرار المشروعات الاستثمارية .

ومن الحجج والأسانيد التى تقوم عليها رفض معيار الفائدة لتحديد تكلفة رأس المال منها ما هو متعلق بذات نظام الفائدة، ومنها ما هو متعلق بآثار هذا النظام الاقتصادية والاجتماعية والخلقية السيئة، ومع أن كتب الفقه والاقتصاد الإسلامى فيها تفصيل لهذه الحجج والأسانيد إلا أننا نرى أنه من الأهمية أن نذكر هنا أهمها المتعلق بالاستثمار الإسلامى وهى كما يلي :-

(١)- هناك صعوبة فى تحديد معدل الفائدة العادل الذى يمثل مقابل التضحية العادلة التى ضحى بها صاحب المال مقابل تنازله عن حق استغلال رأس المال غالباً يتأثر سعر الفائدة فى السوق بالقوانين الوضعية التى تضعها الحكومات والمنظمات والهيئات ونحوها أى يتحدد سعر الفائدة على أساس المفاوضات والنوازع الشخصية لأصحاب المؤسسات المالية والاقتصادية الذين يسيطرون على الحكومات وليس على أساس الدراسة العلمية والاقتصادية للتضحية والعائد ومن ناحية أخرى تؤكد الدراسات الاقتصادية أن هؤلاء الأفراد يقومون بإيجاد تغيرات مفتعلة فى سوق المال مما يترتب عليه خلق ظروف مناسبة يجنوا من ورائها أرباحاً طائلة لا علاقة لها بالتكلفة والتضحية .

(٢)- امتداداً للنقطة السابقة، نجد صاحب رأس المال يتعاقد مع المدين على سعر فائدة معين فى وقت معين (وقت إبرام عقد القرض) ووفقاً لقوانين وضعية وعند ظروف اقتصادية معينة، حيث لا يعلم الغيب إلا الله، فإنه من المحتمل أن تتغير الظروف فى المستقبل ويترتب على ذلك تغيراً فى عائد استغلال رأس المال (وهو ما يطلق عليه بالإيرادات المتوقعة) عما كان متوقفاً وقت التعاقد ويترتب على ذلك أن معدل الفائدة المحدد سلفاً لا يتمشى إطلاقاً مع حركة الإيرادات المتوقعة وهذا يقود إلى وقوع ضرر على صاحب رأس المال أو على المدين ومن ناحية أخرى يؤدي الاعتماد على الفائدة كمعيار لتحديد تكلفة رأس المال إلى إهمال عنصر الديناميكية التى يتميز به النشاط الاقتصادي حيث يجب أن تتحرك عناصر التكلفة مع عنصر العائد .

(٣)- يقوم المدين وهو الذى يستغل المال المقترض بإقتناء أصول ثابتة تساعد فى أداء النشاط بإضافة سعر الفائدة إلى ثمنها ويترتب على ذلك تضخما فى الأسعار ويعني ذلك أن تكلفة الأصول قد تحملت بأعباء رأس المال مرتين: الأولى وتمثل فى قسط الاستهلاك والثانية تتمثل فى الفائدة على رأس المال الذى اقتنيت به عروض القنية وهذا خطأ من الناحية الاقتصادية والمحاسبية حيث يؤدي إلى حدوث ارتفاع فى التكاليف بدون مبرر.

(٤)- من الناحية الاستثمارية البحتة يسعى المستدين بمحاولة توجيه الأموال المقترضة إلى الأوجه التى تؤدي بعائد أكبر من الفائدة، حتى تحقق هدفه وهو تحقيق أكبر ربح ممكن والذى يتضمن فى الفرق بين العائد والفائدة وبلغته أخرى بين العائد وتكلفة المال المقترض، بصرف النظر عن آثارها الإيجابية والسلبية على الاقتصاد القومي وعلى أخلاقيات المجتمع وهذا الخصوص يقول أحد أئمة الفكر الإسلامى : لكي يستطيع رأس المال المستدان بالربا أن يربح ربحا مضمونا ليؤدي الفائدة الربوية ويفضل منه شئ للمستدين يقوم باستثمار المال فى الأفلام القذرة والصحافة القذرة والمراقص والملاهى حتى معدل العائد فى مثل هذه المشروعات مرتفع ... ومستغل المال المستدان بالربا ليس همه ينشئ أنفع المشروعات للبشرية، بل همه أن ينشئ أكثرها ربحا حتى لو كان يتولد من عملية الاستثمار أخط الغرائز وأقدر الميول .

(٥)- ومن ناحية أخرى يترتب على الاعتماد على نظام الفائدة كمعيار إعاقته النمو الاقتصادي حيث تتركز الاستثمارات على المشروعات التى تغل عائد أعلى من معدل الفائدة، ويترتب على ذلك تعطيل موارد اقتصادية (طبيعية - عماله) بسبب احجام رأس المال عنها ، ويؤكد ذلك المفهوم كينز حيث يري أن معدل سعر الفائدة الحالى يعوق النمو الاقتصادي لأنه يعطل حركة الأموال نحو الاستثمار فى حرية الانطلاق، وييري أنه إذا أمكن إزالة هذا العائق فإن رأس المال سيتحرك وينمو بسرعة .

وهذا يتضح جليا أن الإسلام قد سبق أعظم مفكرى الاقتصاد فى تبيان كيف أن الاعتماد على نظام الفائدة فى تحديد تكلفة رأس المال يعوق النمو الاقتصادي ويوجه الاستثمارات نحو مشروعات لا تخدم المجتمع .

لقد ثبت أن النظام الربوي نظام معيب من الوجهة الاقتصادية البحتة وهذا ما توصل إليه أساتذة الاقتصاد العالمى ، فعلى سبيل المثال يري الدكتور شاخت الألمانى ومدير بنك الريخ الألمانى سابقا "أنه بعملية رياضية غير متناهية يتضح أن كل المال فى الأرض صائر إلى عدد قليل جدا من المرابين ، ذلك أن الدائن المرابي يربح دائما فى كل عملية بينما المدين معرض للربح والخسارة ومن ثم فإن المال كله فى النهاية لا بد بالحساب الرياضى أن يصير إلى الذى يربح دائما وأن هذه النظرية فى طريقها لتحقيق التكامل ، فإن معظم مال الأرض الآن يملكه ملكا حقيقيا بضعة ألوف ، أما جميع الملاك وأصحاب المصانع الذين يستدينون من البنوك والعمال، وغيرهم فهم ليسوا سوى أجزاء يعملون لحساب أصحاب المال ويجني ثمره كدهم أولئك الألوفا .

(٦)- تعتبر الفائدة على رأس المال تكلفة الانتظار وليست تكلفة التقليب والمخاطرة ، فمالك رأس المال يقدم رأس ماله إلى المدين والذى يقوم الأخير إلى استخدامه إما فى مجال التجارة أو استهلاك أو فى أغراض لا يقرها الإسلام، كما يأخذ مالك رأس المال على المدين كافة الضمانات اللازمة لضمان سداد عين رأس المال والفائدة فى مواعيد محددة ولا يترتب على ذلك لرأس أو الفائدة أو همامعا ، ومن هذا المنطلق يصبح اهتمام صاحب رأس المال هو فقط عائد رأس المال المضمون الثابت الذى يعطى أعلى عائد وهذا بدوره يقود إلى الكسل والخمول ومما ينبذه الإسلام مصداقا لقول الله جل شأنه " فامشوا فى مناكبها واكلوا من رزقه وإليه الشنوز (المالك : ١٥) .

ومن هذا المنطلق حرم الله الربا وأحل البيع لأن العمليات التجارية تتطلب المهارة الشخصية والجد والاجتهاد والسعي وعدم التواكل والتكاسل ، أما العمليات الربوية فلا تحتاج إلى ذلك بل تؤدي إلى قتل حافز الجد والاجتهاد وتساعد على التكاسل وهذا أمر مرفوض فى الإسلام .

(٧)- إن الإدارة غير المباشرة لاستغلال واستثمار رأس المال تقتل الحافز الشخصى لدى أصحاب الأموال لتقديم التوصيات والنصائح اللازمة لمتابعة حركة الأموال وتوجيهها نحو الأفضل وبذلك لا تنمو بسرعة كما هو الحال لو أن صاحب المال قام بإدارة أموال الغير ومن ناحية أخرى يجب أن نتذكر أن الله قد استخلف الأفراد على المال ليقوموا بذاتهم ويقدر طاقتهم باستغلاله واستثماره وفق شرعته وليس ليعطوا للغير استغلاله نظير زيادة متقطعة من مجهود مشغل المال ومن كده .

يقول فى هذا الخصوص المفكر : "سيد قطب" ((أن المؤمن مطالب بتثمين ماله وتكثيره وشرط عليه أن يلتزم فى تنمية ماله وسائل لا ينشأ عنها الأذى للآخرين، ولا يكون من جرائمها تعويق أو تعطيل لجريان الأرزاق بين العباد، ودوران المال فى الأيدى على أوسع نطاق)) .

نستنتج من التحليل العلمى السابق النتائج الآتية:

- ✿ أن مفهوم الفائدة كمعيار لقياس تكلفة رأس المال معيب من الناحية الاستثمارية البحثية لأنه لا يعبر تماما عن تكلفة التضحية التي ضحى بها صاحب رأس المال مقابل تنازله عن حق استثمار واستغلال رأس الماله بواسطة الغير.
 - ✿ لا يمكن تبرير الفائدة على أنها مقابل التضحية باستثمار رأس المال ولكن هي مقابل الانتظار والتأخير والزيادة فى الأجل .
 - ✿ يصعب عمليا تحديد معدل الفائدة العادل خلال عمر القرض المعطى للمدين وذلك لتغير الظروف الاقتصادية المحيطة بالمشروعات الاستثمارية .
 - ✿ يرفض عدد من المفكرين المعاصرين مفهوم الفائدة على رأس المال كأساس لحساب تكلفة رأس المال المستثمر، ولقد وضع الفكر الإسلامى لذلك مبررات أخلاقية واقتصادية واجتماعية فاقت ما توصل إليه علماء العصر.
- وهذه النتائج تنقلنا إلى دراسة مفهوم تكلفة الفرصة المضاعة لمعيار لقياس تكلفة رأس المال ، وهذا ما سوف نناقشه فى الصفحات التالية إن شاء الله .

المبحث الثالث

مفهوم تكلفة الفرصة المضاعة كمعيار لتحديد تكلفة رأس المال المستثمر في ضوء الفكر الإسلامي

◆ - تمهيد :

يختص هذا المبحث بدراسة وتحليل مفهوم تكلفة الفرصة المضاعة كمعيار لتحديد تكلفة رأس المال المستثمر في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكيف تقاس.

◆ - مفهوم تكلفة الفرصة البديلة :

يقوم هذا المفهوم على أن تكلفة رأس المال المستثمر في مشروع معين يتوقف على العوائد التي كان من الممكن الحصول عليها من استثمار هذا المال في أفضل المشروعات البديلة التالية، وبلغت أخرى فلوا أن فردا لديه ١٠٠٠٠ دينار كرأس مال وأمامه عدة بدائل استثمارية مشروعة فإنه سوف يقوم بترتيبها من حيث الأفضلية من وجهة نظره وفي ضوء ما لديه من معلومات ثم يختار أحدهم الذي يعطي أعلى عائد ، وفي هذه الحالة تقاس تكلفة رأس المال المستثمر المختار في ضوء العوائد المتوقعة من المشروع التالي .

كيفية حساب تكلفة الفرصة البديلة لمشروع استثماري .

المثال الرقمي التالي يلقي مزيدا من الضوء على كيفية حساب تكلفة الفرصة البديلة لمشروع استثماري معين .

لوفرض أن أحد المستثمرين معه ١٠٠٠٠ دينار وأمامه الفرص الاستثمارية الآتية :-

رقم المشروع	رأس المال المستثمر	صافي العوائد المتوقعة
(أ)	١٠٠٠٠ دينار	١٢٠٠ دينار
(ب)	١٠٠٠٠ دينار	١٠٠٠ دينار
(ج)	١٠٠٠ دينار	٨٠٠ دينار
(د)	١٠٠٠٠٠ دينار	٧٠٠ دينار

فإن تكلفة الفرصة المضاعة لرأس المال المستثمر في المشروع (أ) هي مبلغ ١٠٠٠ دينار التي كان من الممكن الحصول عليها لو أن المبلغ لم يستثمر في المشروع (أ) واستثمر في المشروع (ب) وهكذا .

◆ - موقف الإسلام من معيار تكلفة الفرصة البديلة :

فى ضوء المفاهيم والأسس والضوابط التى تحكم استثمار رأس المال فى الفكر الإسلامى يبدو أن استخدام مفهوم تكلفة الفرصة البديلة فى مجال قياس تكلفة رأس المال فى الفكر الإسلامى مقبولا للمبررات الآتية :-

(١)- يتطلب تطبيق هذا المفهوم أن يدرس المستثمر فى البدائل المختلفة المشروعة لاستثمار رأس المال قبل أن يتخذ القرار الاستثمارى ، وهذا شئ ليس مرفوضا فى الإسلام بل مطلوباً وحث عليه، كما سبق أن ذكرنا أن هناك مجالات عديدة مشروعة للاستثمار منها المشاركة عن طريق المضاربة والمساهمة فى رأس مال الشركات عن طريق الأسهم العادية أو الحصص وإيداع المبالغ فى المصارف الإسلامية ثم توزيع الربح أو الخسارة بين المودعين ، فعلى المستثمر أن يرتب تلك البدائل فى قائمة حسب مستوى الربحية ودرجة المخاطرة التى يقدر على تحملها وبذلك يقدر تحديد تكلفة هذا الاستثمار وفقاً للقاعدة السابق الإشارة إليها.

وفى هذا الخصوص يجب أن نوضح أنه من الأهمية أن الفكر الإسلامى كان أول من وضع الإطار العام للعلاقة السببية بين الربحية والمخاطرة التى هى أساس ترتيب الاستثمارات وتحديد تكلفة الفرصة البديلة ، وفى مجال التجارة كان التاجر يدرس المخاطر التى يتعرض لها مال التجارة ولا سيما مخاطر الأسفار والسرقة والتلف وفى ضوء ذلك يحدد الأسعار التى تعطى له هذا الهامش الذى يتناسب مع تلك المخاطر واستنتاجاً من ذلك كان التاجر يقوم مقدماً بترتيب أنواع التجارة وطريقتها ثم يختار إياها .

ويقرر ابن خلدون فى هذا الخصوص ما يلى :تنقل السلع من البلد بعيد المسافة أو فى شدة الخطر فى الطرقات يكون أكثر فائدة للتجارة وأعظم أرباحاً وأكفل بحوالاة الأسواق لأن السلعة المنقولة حينئذ تكون قليلة معوزة لبعدها مكانها أو شدة الغرر فى طريقها فيقل حاملوها ويعز وجودها إذا قلت وعزت غلت أثمانها ، أما إذا كان البلد قريب المسافة والطريق سابل بالأمن فإنه حينئذ يكثر ناقوها فتكثر وترخص أثمانها أما المترددون فى أفق واحد بين أمصاره وبلدانه ففائدته قليلة وأرباحهم تافهة لكثرة السلع وكثرة ناقلها .

ويتضح جلياً من الفقرات السابقة أن عائد مال التجارة يتوقف على درجة التقليب والمخاطرة فإذا رغب التاجر أن تكثر أرباحه عليه أن يتحمل درجة عالية من المخاطر، وإذا أراد الأمان فعليه أن يعمل بالتجارة داخل المدن حيث تقل الأرباح ، وهذه الخلاصة تؤيد القول بأن الفكر الإسلامى كان أول من وضع الإطار العام للعلاقة السببية بين الأرباح والتقليب والمخاطرة التى هى أساس تطبيق مفهوم تكلفة الفرصة البديلة .

(٢) - يتطلب تطبيق مفهوم تكلفة الفرصة البديلة إيجاد القيمة الحالية للعوائد المتوقعة من كل استثمار، حتى يتسنى القيام بعملية الترتيب، ولا يصلح سعر الفائدة في إيجاد هذه القيمة الحالية، بدلاً منه يمكن استخدام منهج متوسط معدل الربحية المتوقعة إلى رأس المال المستثمر، وهذا منهج يرغبه الفكر الإسلامي ولقد كان العرب في صدر الدولة الإسلامية يطبقونه في معاملاتهم.

وفي هذا الخصوص يقرر الدكتور / شوقي شحاتة المبدأ الأساس في تقييم الاستثمار هو أن القيمة الجارية هي التي تقوم بها العروض وهي تتضمن الربح التقديري المتوقع الحصول عليه في ضوء متوسطات الأرباح الحلال.

ويفهم من ذلك ضمناً أن مبدأ تقرير القيمة الحالية للاستثمار تعتمد على تقدير الربح المتوقع من الاستثمار.

الخلاصة:

نخلص مما سبق أن الفكر الإسلامي يؤيد مفهوم تكلفة الفرصة البديلة كمعيار لقياس تكلفة رأس المال المستثمر في مشروع معين ولقد طبق هذا المفهوم في صدر الدولة الإسلامية في مجال التجارة.

النتائج العامة

لقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية :-

- (١)- أن هناك ضرورة لتوجيه الدراسات والأبحاث الاستثمارية نحو الفكر الإسلامي لنستنبط منه الحلول لمشاكلنا المعاصرة .
- (٢)- أن الفكر الاقتصادي والاستثماري الإسلامي قد سبق الأفكار الأخرى التقليدية الوضعية في وضع الأسس والمعايير والضوابط لاستثمار رأس المال .
- (٣)- لقد انتقد الفكر الإسلامي من جوانب مختلفة مفهوم الفائدة على رأس المال كمعيار لقياس تكلفة رأس المال المستثمر وبذلك يكون قد سبق بعض المفكرين المعاصرين في تقديم الحجج والأدلة المختلفة على نظام الفائدة نظام فاشل ولا يصلح في مجال القرارات الاستثمارية .
- (٤)- يقبل الفكر الإسلامي معيار تكلفة الفرصة البديلة في تحديد تكلفة رأس المال المستثمر على ولقد طبق هذا المعيار في المشروعات الاستثمارية في صدر الدولة الإسلامية لأن هذا المفهوم يتفق مع المفاهيم والمبادئ الرئيسية التي تحكم استثمار الأموال في الفكر الإسلامي ، وبذلك يكون الفكر الإسلامي قد سبق المفكرين المعاصرين في وضع الإطار العام لنظرية تحديد تكلفة رأس المال .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

قائمة المراجع المختارة

حول موضوع تكلفة رأس المال المستثمر

- ◆ أبوبكر الصديق عمر متولى، ود. شوقى إسماعيل شحاتة، (اقتصاديات البنوك فى إطار الفكر الإسلامى) مكتبة وهبة، ١٩٨٣م.
- ◆ د. إبراهيم السباعى، (دراسات فى التقييم المالى لمشروعات الجديد)، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ◆ أحمد محى الدين أحمد حسن، (عمل شركات الاستثمار الإسلامىة فى السوق العالمىة)، من مطبوعات بنك البركة الإسلامى للاستثمار، البحرين، ١٩٨٦م.
- ◆ د. أحمد تمام سالم، (المحافظة على رأس المال فى الفكر الإسلامى)، رسالته ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ١٩٧٥م.
- ◆ د. أحمد فؤاد عبد الخالق، (مدخل اسلامى لترشيد القرارات الاستثمارىة فى البنوك الإسلامىة)، مؤتمر دور البنوك فى التنمية فى مصر المجلد الأول، كلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة، ١٩٨١م.
- ◆ الغربى ناصر، (معايير الربحية التجارىة من المنظور الإسلامى)، المعهد العالى للفكر الإسلامى، القاهرة ١٩٩٣
- ◆ حسن عبد الله الأمين، (الفوائد المصرفىة والربا)، من مطبوعات الإتحاد الدولى للبنوك الإسلامىة، بدون تاريخ سعيد النجار، (سعر الفائدة المصرفى والأغلبية الصامتة)، صحيفة الأهرام القاهرىة، ١٢،١٤ سبتمبر ١٩٨٩م.
- ◆ د. حسين حسين شحاتة، (المنهج الإسلامى لدراسة الجدوى الاقتصادىة)، من مطبوعات بنك فيصل الإسلامى إدارة التدريب، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ◆ د. حنفى زكى عىد، (دراسة جدوى المشروعات الاستثمارىة)، مطبعة دار البيان، القاهرة، ١٩٧٩م.
- ◆ د. رفیق المصرى، (الربا والحسم الزمنى فى الاقتصاد الإسلامى) دار حافظ للنشر والتوزیع، جدة، ١٤٠٦هـ.

- ◆ د. على السالوس ، (حكم ودائع البنوك وشهادات الاستثمار في الفقه الإسلامي) ، دار الثقافة ، قطر
سلطان الدوحة
- ◆ د. كوثر الأبي ، (دراسة جدوى الاستثمار في ضوء أحكام الفقه الإسلامي) مجلة أبحاث الاقتصاد
الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي بجدة ، العدد
الثاني ، المجلد الثاني شتاء عام ١٣٠٥هـ .
- ◆ د. عبد الحميد الغزالي ، (الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي) ، من
مطبوعات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، جدة ، المملكة
العربية السعودية ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- ◆ عبد السميع خليل ، (معايير تقييم المشروعات الاستثمارية) ، مجلة الإدارة المالية ، السنة الرابعة ،
القاهرة ديسمبر ١٩٧٥م .
- ◆ د / محمد أنس الزرقا ، (القيم والمعايير الإسلامية في تقييم المشروعات) مجلة البنوك الإسلامية ،
الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة العدد الثلاثون ، يولية ١٩٨٣ .
- ◆ د. محمد عبد الحليم عمر ، (أولويات الاستثمار في المنهج الإسلامي) مجلة الاقتصاد الإسلامي ، بنك
دبي الإسلامي ، دبي ، العدد (٦١) ، ذو الحجة ، ١٤٠٦هـ .
- ◆ د. يوسف القرضاوي ، (فوائد البنوك في الربا المحرم) دار الصحوة ، القاهرة ، ١٩٩٠م .

🌀 DR. shehata, H.H., “ Islamic Financing Forms,” The Institute of
Banking – Saudi Arabian Monetary Agency, Program in Profit & Loss
sharing- Based Banking, 9/06 13-06-2001

التعريف بالمؤلف

دكتور حسين حسين شحاتة

سلطان دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة الإدارية من جامعة براد فورد - إنجلترا .
سلطان أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة الأزهر، ورئيس قسم المحاسبة الأسبق.
سلطان يندرس على علوم الفكر المحاسبي الإسلامي، ومحاسبة الزكاة بالجامعات العربية والإسلامية.

سلطان محاسب قانونى، وخبير استشاري فى المحاسبة والمراجعة والزكاة.
سلطان خبير استشاري فى المعاملات المالية الشرعية المعاصرة.
سلطان مستشار مالى وشرعى للمؤسسات المالية والإسلامية .
سلطان مستشار لمؤسسات وصناديق الزكاة فى العالم الإسلامي.
سلطان مستشار لهيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية بالبحرين.
سلطان عضو الهيئة الشرعية العالمية للزكاة - الكويت.
سلطان عضو جمعية الاقتصاد الإسلامي - مصر.
سلطان عضو المجلس الأعلى لنقابة التجاريين.
سلطان الأمين العام لشعبة المحاسبين والمراجعين المزاولين.
سلطان شارك فى العديد من المؤتمرات والندوات العالمية فى مجال المحاسبة والفكر الاقتصادي الإسلامي،
والزكاة، والمصارف الإسلامية، وشركات الاستثمار الإسلامي، والوقف .
سلطان له العديد من المؤلفات فى مجالات الآتية:

موسوعة الفكر المحاسبي الإسلامي.

موسوعة الفكر الاقتصادي الإسلامي.

موسوعة فقه ومحاسبة الزكاة .

موسوعة الأسرة المسلمة.

موسوعة الفكر الإسلامي.

سلطان ترجمت مجموعة من كتبه إلى اللغة الإنجليزية والفرنسية والإندونيسية والماليزية.

سلطان للاتصال بالمؤلفات : محمول ٠١٠١٥٠٤٢٥٥ - ٢٨١٢٨١٩ - ٤٠٤١١٧١ ف ٢٦٣٢٦٣٣ ف ٢٨٧٩٦٥٧

موقع الدكتور حسين شحاتة - WWW.DARELMASHORA.COM . E-mail: Drhuhush@hotmail.com

التعريف بموقع الدكتور حسين شحاتة
(دار المشورة للمعاملات الاقتصادية والمالية الإسلامية)
[دار المشورة]

<http://www.darelmashora.com>
www.DR-Hussienshehata.com

هذا الموقع متخصص بصفة أساسية في الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق المعاصر وكذلك بيان الضوابط الشرعية للمعاملات المالية المعاصرة، ويحتوي على عدة أقسام من بينها :

- ✳ قسم الاقتصاد الإسلامي : مفاهيمه وخصائصه وأسس وتطبيقاته والفرق بينه وبين الاقتصاد الوضعي .
- ✳ قسم اقتصاد البيت المسلم : كيف يدار اقتصاد البيت وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✳ قسم زكاة المال : كيف يحسب المسلم زكاة ماله وكيف ينفقها وفقا لمصارفها الشرعية.
- ✳ قسم الريا والفوائد البنكية: مفهومه وأنواعه وأشكاله المعاصرة وبديله الإسلامي والحكم الشرعي في فوائد البنوك
- ✳ قسم المصارف الإسلامية : مفهومها وضوابطها الشرعية والفرق بينها وبين البنوك التقليدية .
- ✳ قسم البورصة : أحكام التعامل في سوق الأوراق المالية : شراء وبيعاً ومضاربة وسمسرة.
- ✳ قسم فقه رجال الأعمال : الضوابط الشرعية لمعاملات رجال الأعمال المعاصرة .
- ✳ قسم البيوع : بيان البيوع المشروعة، والبيوع المنهى عنها شرعا في ضوء التطبيق المعاصر.
- ✳ قسم التنمية البشرية : تطوير وتنمية وتدريب العنصر البشري وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✳ قسم فتاوى اقتصادية : ويتضمن أهم التساؤلات الاقتصادية والمالية المعاصرة والإجابة عليها.
- ✳ قسم مكتبة الاقتصاد الإسلامي : ويتضمن أهم الكتب والبحوث والدراسات والرسائل والمقالات في الاقتصاد الإسلامي.

كما يستقبل الموقع تساؤلات اقتصادية ومالية معاصرة ويتم الإجابة عليها من قبل الفقهاء والعلماء المتخصصين في فقه المعاملات بصفة عامة وفقه الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة .

المشرف على الموقع

دكتور/ حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

ولمزيد من البيانات والمعلومات والإيضاحات برجاء الاتصال بنا على النحو التالي :

- تليفون : ٢٨٧٢٨١٩ - ٢٦٠٩٠٢٨ - ٠١٠٧١٥٠٤٢٥٥ فاكس : ٢٨٧٩٦٥٧ - ٢٦٢٢٦٢٣
- بريد إلكتروني : Drhuhush@hotmail.com Darelmashora@hotmail.com